(14 أكتوبر) تنشر قرارات الرئيس القائد بشأن إعادة وترقية المتقاعدين العسكريين

القرارات الجمهورية التي أصدرها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- والتي عالجت أوضاع الضباط المتقاعدين بإعادة النظر في الحقوق المالية الممنوحة لهم ومساواتهم بزملائهم المتقاعدين بعد تطبيق الاستراتيجية الخاصة بإعادة النظر في رواتب منتسبي القوات المسلحة والأمن.. هذه الخطوة أكدت حقيقة قائمة وثابتة مفادها مدى الاهتمام والمتابعة والرعاية التي يوليها فخامة الرئيس القائد الأعلى لمنتسبي قواتنا المسلحة والأمن باعتبار هذه المؤسسة الوطنية العسكرية والأمنية تمثل صمام الأمان ومفتاح الاستقرار والطمأنينة ودرع الوطن الذي تتحطم عليه كل المؤامرات والأحلام الرخيصة. ففي هذا الإطار كان فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر توجيهاته إلى قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة بتشكيل لجنة خاصة أنيط بها إعادة النظر في أوضاع المتقاعدين المالية وخاصة أولئك الذين احيلوا إلى التقاعد ما بين عام ١٩٩٦م -٢٠٠٦م بعد أن أكملوا سنوات خدمتهم في سلك القوات المسلحة التي نص عليها قانون الخدمة وبعتبار أن أعدادا كبيرة من ضباط القوات المسلحة احيلوا إلى التقاعد ولم تشملهم الاستراتيجية الخاصة بإعادة النظر في الرواتب الشهرية، وكان أن تشكلت اللجنة وبمشاركة منتدبين عن المتقاعدين، وقامت بأداء دورها في إعادة دراسة ومراجعة ملفات المتقاعدين وإجراء المباينات قبل الإحالة لمعرفة أوضاعهم من الرتب والحقوق المالية وفق القانون زمن ثم الرفع بالنتيجة إلى القيادة العليا لاتخاذ الإجراءات التكميلية القانونية وإصدار القرارات الجمهورية التي تؤكد الحقوق الخاصة والكاملة بالمتقاعدين العسكريين. وكان مدير دائرة شؤون الضباط العامة بوزارة الدفاع قد أكد في عدة تصريحات صحفية بأن الزيادة التي أقرتها استراتيجية الأجور للمتقاعدين بواقع ٢٠٪ سيتم الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بصرفها الأسبوع الحالي، باعتبار قضية المتقاعدين احد أهم الأهداف التي سعت استراتيجية الأجور إلى تحقيقها.

الجدير بالذكر أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة قد وجه في منتصف يونيو الماضي اللجنة المكلفة ببحث أوضاع المتقاعدين وسرعة معالجة أية إختلالات مالية فيما يتعلق بمستحقاتهم وذلك بأسرع اللجنة فورا مهمتها تنفيذا لتوجيهات فخامة الرئيس القائد الأعلى بهذا الشأن.. وبالتالي فإن قرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بشأن العودة للخدمة في القوات المسلحة، وبشأن الترقية على دائرة التقاعد في القوات المسلحة في الوقت الذي تجسد حقيقة حرص القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ورعايته لجميع منتسبي القوات المسلحة والأمن ومنهم المتقاعدون، فإنها وفي الجانب الآخر تكشف زيف وأباطيل وادعاءات بعض القوى التي ظلت تزايد بهذه القضية بين الحين والآخر وتوظفها بصورة مسيئة للوطن وللمتقاعدين أنفسهم، بهدف الكسب السياسي الرخيص ليس إلا ولو على حساب منتسبي مؤسسة الوطن الدفاعية والأمنية ومنهم المتقاعدون..!

وفيما يلي ننشر(٢٦سبتمبر) القرارات الجمهورية بموادها كاملة واسماء الضباط الذين شملتهم هذه القرارات:

قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٧م بشأن الترقية على دائرة التقاعد في القوات المسلحة

رئيس الجمهورية:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة في القوات المسلحة..

وبناءً على توصية لجنة الضباط العليا في اجتماعها رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م .. واقتراح رئيس الأركان وعرض وزير الدفاع.

قـــــــ